كشف حساب عام ٢٠٠٩

أيام ونودع عام ٢٠٠٩ الذى شهد كثيرا من الأحداث الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا وفى رؤية تحليلية لأحداث عام ٢٠٠٩ يرى الدكتور مهندس نادر رياض رجل الصناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية أن عام ٢٠٠٩ تميز بسرعة الإيقاع وارتفاع صخب الأحداث سواء على المستوى المحلى أو العالمى. وأشار إلى أن أهم أحداث ومؤشرات عام ٢٠٠٩ توضح :

دكتور مهندس/ نادر رياض

● نجاح الاقتصاد المصرى فى البقاء داخل دائرة التوازن الاقتصادى خلال الأزمة العالمية محققاً نمواً فى حدود ٤,٧٪ وعلى الرغم من تراجع هذا المعدل مقارنة بالعام السابق للأزمة حيث بلغ ٧,٢٪ إلا أنه يبقى مع تراجعه من أعلى معدلات النمو الاقتصادى فى العالم .

● الأزمة العالمية تخرج عن نطاقها المحلى بالولايات المتحدة لتنتشر مؤثرة سلباً على الاقتصاد العالمى بالكامل.

● انخفاض أسعار البترول والخامات المعدنية والبتروكيماوية ساعد فى تخفيف حدة الأزمة العالمية ووطأتها على الاقتصاديات الصناعية وبالتالى اقتصاديات الدول .

● الانكماش الناتج عن الأزمة العالمية أثر تأثيراً شديداً على سوق السيارات العالمى وكذا سوق الآلات والمعدات .

● انخفاض أسعار السيارات والآلات والمعدات خلال عام ٢٠٠٩ أدى إلى نتائج ايجابية على الأفراد والصناعات .

● ارتفاع أسعار الذهب أدى لمردود ايجابى فى زيادة المدخرات لدى الأفراد نتجة للإحجام عن الشراء.

● رغم الأزمة العالمية وتراجع أسعار السيارات فإن صناعة السيارات خرجت لنا بتصميمات مبهرة مع نهاية العام مما سيزيد من حدة المنافسة لصالح المستهلك .

● فشل قمة كوبنهاجن فى الخروج بقرارات ملزمة تحد من التدهور المستمر فى تدهور البيئة .

● امتداد أثر الانفلات السلوكى فى مباراة مصر والجزائر ليترك آثاراً سلبية على العلاقة بين البلدين نرجو لها ألا تستمر فيما اكبر من حجمها .

● استقالة وزير النقل المتميز الأداء محمد لطفى منصور .

● مصر تطبق خطة طوارئ فى مواجهة احتمالات انتشار مرض أنفلونزا الخنازير فى مصر والتى من بينها تعطيل المدارس .

● نجاح المحاكم المنشأة حديثاً، استجابة لسياسات الحزب الوطنى فى احتواء الكثير من الخلافات فى زمن ملموس مما أثر ايجابياً على مرتبة مصر من مؤشر طول زمن التقاضى.

● تقدم الاقتصاد المصرى فى مؤشر حماية المستثمرين من حملة الأسهم لتحصل على درجة ٥,٣ متقدمة بذلك ١٣ دولة أهمها فرنسا، الجزائر، كمبوديا، سيرلانكا ، فيتنام وبنما .

● تراجع البورصة المصرية محققة خسائر غير مسبوقة متأثرة بالأزمة العالمية.

● نشاط متزايد فى سوق السيارات المصرى انعكس بمردود ايجابى على صناعة السيارات المحلية .

● وصول المرأة المصرية لكرسى القضاء بتعيين ١٧ قاضية مصرية لأول مرة وكذا رئيسة جامعة .

● برنامج الرئيس مبارك فى مجال النمو الصناعى الهادف إلى إنشاء ألف مصنع جديد خلال فترة رئاسته يتحقق بنسبة ٨٠٪ قبل سنتين من نهاية فترة حكمه الحالية مما يشير إلى أن نسبة التحقيق يتوقع لها أن تتعدى المستهدف من الناحية العملية .

● استمرار برنامج تحديث الصناعة فى تحقيق تقدم ملموس فى مجالات التحديث والتطوير الصناعى البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا، المشاركة فى المعارض الدولية ، الحفاظ على البيئة ، تدريب العمالة المصرية ورفع مستواها الفنى .

● تسلم مصر رئاسة حركة عدم الانحياز حتى عام ٢٠١٢ خلال القمة الخامسة عشر للحركة التى استضافتها فى شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٩ .

● المساهمة فى إنجاح مفاوضات إنشاء الاتحاد الجمركى بين دول تجمع الكوميسا فى يونيو ٢٠٠٩ .

● المشاركة مع عدد من الاقتصاديات الصاعدة فى قمة مجموعة الثمانى الصناعية فى ايطاليا فى يوليو ٢٠٠٩ لمناقشة أهم التحديات الاقتصادية والتنموية التى تواجه العالم وضمان مشاركة الدول النامية فى بلورة النظام الاقتصادى العالمى .

وأشار الدكتور نادر رياض أن أهم ما نطمح إليه ونتطلع له فى العام الجديد هو :

● زيادة مساحة الحريات والممارسات الديمقراطية رغم انزلاق بعض الإعلاميين والأفراد عن الخط المتوازن لممارسة الحريات فى ظل الديمقراطية الرشيدة .

● تفعيل القوانين المنظمة والمنشطة للنشاط الصناعى والاقتصادى ومنها:

قانون حماية حقوق الملكية الفكرية . قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ،قانون حماية المستهلك قانون تنظيم أعمال البناء ،قانون التأجير التمويلى ،قانون الجمارك – قانون المرور، قانون التجارة قانون البيئة ، قانون غسيل الأموال ، قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة قانون ضمانات حوافز الاستثمار ، قانون الضرائب الجديد ، قانون الغش التجارى ، قانون النقض والاستيراد .

● المضى قدماً فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى والتى يدعمها التطور الصناعى خلال العشر سنوات الماضية وتنتهجها الحكومة المصرية لكى تؤتى بثمارها الملموسة على مختلف مجالات الإصلاح الواردة فى أجندة الحكومة وعلى رأسها الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى والإصلاح التشريعى وتحقيق برنامج التصدى لمكافحة الفقر وترشيد سوق العمل بما يستوعب الأيدى العاملة المتاحة المعطلة.

● حسن إدارة المنح والقروض الموجهة لدعم الاقتصاد المصرى بما لا ينتج عنه ما هو حادث فى الماضى من تقادم بعض المنح والقروض دون استغلالها .

● زيادة التعاون المصرى الاوروبى فى مجال الطاقة النظيفة والمتجددة بما يمكن من النجاح فى تصدير فائض الطاقة إلى الاتحاد الاوروبى مقابل دعمه للتوسع فى توليد الطاقة من مصادر الرياح والطاقة الشمسية فى نطاق موسع يقتصر المسافات الزمنية .

● التوسع فى إحلال الطاقة المولدة فى خدمة الصناعة من الكيروسين والسولار وذلك باستخدامات الغاز الطبيعى لما فى ذلك من اثر بيئى ملموس وتوفير فى البترول المستهلك محلياً ليوجه للتصدير أو الاحتفاظ به كمخزون استراتيجى .

● استمرار نجاح برنامج الرئيس مبارك بالنهوض بالريف والصعيد ليتحول من طاقة مستهلكة إلى طاقة منتجة.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

2009 عام ثقة المؤسسات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى

تحقيق 80% من برنامج الرئيس مبارك لإنشاء 1000 مصنع

■ كتب ـ محمد حماد:

أيام ونودع عام ٢٠٠٩ والذى شهد كثيرا من الأحداث على كافة الأصعدة داخليا وخارجيا، وفى رؤية تحليلية لأحداث العام أكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية عام ٢٠٠٩ تميز بسرعة الوقع وارتفاع صخب الأحداث سواء على المستوى المحلى أو العالمى، حيث نجح الاقتصاد المصرى فى البقاء داخل دائرة التوازن الاقتصادى خلال الأزمة العالمية محققاً نمواً فى حدود ٤,٧٪ وعلى الرغم من تراجع هذا المعدل مقارنة بالعام السابق للأزمة حيث بلغ ٧,٢٪ إلا أنه يبقى مع تراجعه من أعلى معدلات النمو الاقتصادى فى العالم.

وقال أن الأزمة العالمية خرجت عن نطاقها المحلى بالولايات المتحدة لتنتشر مؤثرة سلباً على الاقتصاد العالمى بالكامل وانخفضت أسعار البترول والخامات المعدنية والبتروكيماوية مما ساعدت فى تخفيف حدة الأزمة العالمية ووطأتها على الاقتصاديات الصناعية وبالتالى اقتصاديات الدول.

وشهد العام حالة من الانكماش نتيجة الأزمة المالية العالمية وأثرت تأثيراً شديداً على سوق السيارات العالمى وكذا سوق الآلات والمعدات، مما حدا بانخفاض أسعار السيارات والآلات والمعدات خلال عام ٢٠٠٩ أدى إلى نتائج ايجابية على الأفراد والصناعات، رغم الأزمة العالمية وتراجع أسعار السيارات فإن صناعة السيارات خرجت لنا بتصميمات مبهرة مع نهاية العام مما سيزيد من حدة المنافسة لصالح المستهلك.

وأضاف أن أسعار الذهب شهدت ارتفاعات كبيرة وكان مردودها ايجابيا، حيث أدت إلى زيادة المدخرات لدى الأفراد نتجة للإحجام عن الشراء.

وفشلت قمة كوبنهاجن فى الخروج بقرارات ملزمة تحد من التدهور المستمر فى تدهور البيئة.

وشهد العام أيضا استقالة وزير النقل محمد لطفى منصور إثر هجوم متجنى بمجلس الشعب نتيجة لحادثة قطار، كما طبقت مصر خطة طوارئ فى مواجهة احتمالات انتشار مرض أنفلونزا الخنازير فى مصر والتى من بينها تعطيل المدارس.

وتقدم الاقتصاد المصرى فى مؤشر حماية المستثمرين من حملة الأسهم لتحصل على درجة ٥,٣متقدمة بذلك ١٣ دولة أهمها فرنسا ـ الجزائر ـ كمبوديا ـ سيرلانكا ـ فيتنام وبنما، الى جانب النشاط المتزايد فى سوق السيارات المصرى والذى انعكس بمردود ايجابى على صناعة السيارات المحلية.

وتحقق نحو ٨٠٪ من برنامج الرئيس مبارك فى مجال النمو الصناعى الهادف إلى إنشاء ألف مصنع جديد خلال فترة رئاسته، وقبل سنتين من نهاية فترة حكمه الحالية مما يشير إلى أن نسبة التحقيق يتوقع لها أن تتعدى المستهدف من الناحية العملية.

ويعد استمرار برنامج تحديث الصناعة فى تحقيق تقدم ملموس فى مجالات التحديث والتطوير الصناعى البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا المشاركة فى المعارض الدولية الحفاظ على البيئة تدريب العمالة المصرية ورفع مستواها الفنى من أهم أحداث العام.

ومساهمة مصر فى إنجاح مفاوضات إنشاء الاتحاد الجمركى بين دول تجمع الكوميسا فى يونيو ٢٠٠٩.

والمشاركة مع عدد من الاقتصاديات الصاعدة فى قمة مجموعة الثمانى الصناعية فى ايطاليا فى يوليو ٢٠٠٩ لمناقشة أهم التحديات الاقتصادية والتنموية التى تواجه العالم، وضمان مشاركة الدول النامية فى بلورة النظام الاقتصادى العالمى.

وعن طموحات العام يأمل د نادر رياض أن يتم تفعيل القوانين المنظمة والمنشطة للنشاط الصناعى والاقتصادى ومنها قانون حماية حقوق الملكية الفكرية وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقانون حماية المستهلك قانون تنظيم أعمال البناء وقانون التأجير التمويلى وقانون الجمارك وقانون المرور وقانون التجارة قانون البيئة وقانون غسل الأموال وقانون المحاكم الاقتصادية الخاصة قانون ضمانات حوافز الاستثمار وقانون الضرائب الجديد وقانون الغش التجارى وقانون النقض والاستيراد.

د. نادر رياض

ويأمل د.نادر أن يتم المضى قدماً فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى خلال عام ٢٠١٠والتى يدعمها التطور الصناعى خلال العشر سنوات الماضية وتنتهجها الحكومة المصرية لكى تؤتى بثمارها الملموسة على مختلف مجالات الإصلاح الواردة فى أجندة الحكومة وعلى رأسها الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى والإصلاح التشريعى وتحقيق برنامج التصدى لمكافحة الفقر وترشيد سوق العمل بما يستوعب الأيدى العاملة المتاحة المعطلة، إلى جانب حسن إدارة المنح والقروض الموجهة لدعم الاقتصاد المصرى بما لا ينتج عنه ما هو حادث فى الماضى من تقادم بعض المنح والقروض دون استغلالها. وزيادة التعاون المصرى الاوروبى فى مجال الطاقة النظيفة والمتجددة بما يمكن من النجاح فى تصدير فائض الطاقة إلى الاتحاد الاوروبى مقابل دعمه للتوسع فى توليد الطاقة من مصادر الرياح والطاقة الشمسية فى نطاق موسع يقتصر المسافات الزمنية، والتوسع فى إحلال الطاقة المولدة فى خدمة الصناعة من الكيروسين والسولار وذلك باستخدامات الغاز الطبيعى لما فى ذلك من اثر بينى ملموس وتوفير فى البترول المستهلك محلياً ليوجه للتصدير أو الاحتفاظ به كمخزون استراتيجى.

واستمرار نجاح برنامج الرئيس مبارك بالنهوض بالريف والصعيد ليتحول من طاقة مستهلكة إلى طاقة منتجة.

جريدة الاهرام الطبعة العربية (صفحة ١٧)- ٢٧-ديسمبر -٢٠٠٩